اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الاغراق في السوق العراقية

القسم الاول

ضمن فعاليات الجلسة الحادية عشرة لطاولة المدى المستديرة قدم الدكتور سالم محمد عبود معاون مدير مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد ورقة عمل بعنوان تأثيرات سياسة الاغراق على السوق والمستهلك في العراق جاء فيها: التوازن سمة حضارية وأحد مقومات نظم الحياة وان اي اشكالية في النفس او المجتمع او النظام أو في شبكة العلاقات يعود الي حالة اللاتوازن سواء في العناصر المكونة او اساليبها او شبكة العلاقات. بغض النظر عن الاسباب والدوافع.

جانب من حضور الطاولة

بغداد / المدى:

يعتبر المجال الاقتصادي من اهم اركان استقرار المجتمع ورفاهيته. حيث ان الاخلال في توازن المعادلة الاقتصادية وعلاقاتها سينعكس على الافراد والمجتمع والمؤسسات، فضلا عن الحاضر والمستقبل وكل مقومات منظومة الامن الوطني.

وسياسة الاغراق تمثل منهجاً متعدد الابعاد والمبررات ومدخلاً للهيمنة وتعميق الفجوة واسلوباً لتشويه التوازن الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الاهداف السياسية.

وهذا ينعكس على السوق والناتج القومي ثم ينعكس كله بالارتداد على جهود المستهلكين ونمط حقوق المستهلك والتاثير على خياراته ومنظومة حمايته.

وهذه الدراسة تطرح عدداً من التساؤلات

- هل سياسة الاغراق قصدية؟ وهل لها ابعاد مركبة؟
- هل لسياسة الاغراق تأثير على منظومة الامن الغذائي للمستهلك ؟
- هل لسياسة الاغراق تأثيرات ضارة على السوق المحلية في المدين القريب والبعيد ؟
- من يقف وراءها ؟ وهل تأثيراتها دائما سلبية ؟
- ماهو حجم تاثير سياسة الاغراق على خيارات جمهور المستهلكين.. وحقوقهم المشروعة.. ومنظومة حمايتهم؟

لذا تهدف هذه الدراسة للاجابة على هذه التساؤلات من خلال تناول المحاور التالية:-

المحور الاول - حقوق المستهلك ومنهجية حمايته

المحور الثاني - ماهية سياسة الاغراق.

المحور الثالث - تاثيرات سياسة الاغراق على السوق والمستهلك.

المحور الاول: حقوق المستهلك ومنظومة حمايته:.

يعتبر المستهلك احد اطراف المعادلة الاقتصادية. واذا افترضنا ان ليس كل العالم هم منتجين.

فاننا لايمكن ان نتصور ان هناك احداً غير مستهلك.. فردا كان او مجتمعاً او منظمة صغيرا او كبيراً.. بشكل مباشر او غير مباشر وقد وردت تعاريف عديدة في تحديد من هو المستهلك..

سواء من ناحية اقتصادية او قانونية فقد عرف مؤتمر حماية المستهلك في القاهرة عام ١٩٨٢,

ان المستهلك هو مركز جميع الانشطة القانونية التي اوجدها نفسه بنفسه كشريك في النظام الاقتصادي بعد ان عرف حقوقه ووزنه في السلسلة الاقتصادية وبين شركائه من المنتجين والموزعين..

اذا فالمستهلك مفهوم يشمل كل مستخدمي السلع والخدمات بشكل مباشر او غير مباشر لاشباع حاجات او تحقيق اغراض.

وطالما تعرض المستهلك الى اشكال من التعسف والاستغلال والغش والتدليس والتغرير او تدني مستوى السلع والخدمات وعدم مطابقتها للمواصفات القياسية مما اثرت عليه صحيا ونفسيا وماديا وكذلك بيئيا، فضلا عن طمس متعمد لحقوقه المشروعة.

وحماية المستهلك اصبحت ضرورة حضارة.. ومدخلاً للتنمية البشرية.. ويرى البعض ان حماية المستهلك تاخذ البعد الاجتماعي والسياسي فضلا عن الجانب الاقتصادي بهدف ربط وتقوية جمهور المستهلكين مع البائعين كخدمة المصلحة العامة.

ولا يمكن ان تقتصر منظومة حماية المستهلك على مؤسسة او جمعية او أفراد او استعداد قانون وحسب بل هي مسؤولية جماعية شاملة متكاملة لها مقوماتها وأساليبها.. فحماية المستهلك تمثل حركة اجتماعية تشمل الانشطة والمستهلكين بهدف حماية الأفراد والارتقاء بحقوقهم مقارنة بحقوق اطراف المعادلة الاقتصادية في السوق والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم من كل ما يتعرضون له في صحتهم وأموالهم وبيئتهم و الحقوق ليس مقتصرة على الجوانب المادية فقط بل الاعتبارية. لهذا اصبحت قضية المستهلك شأنا عالميا لانها تتعلق بانسانية الانسان وحقوقه وكرامته وحقه في الحياة.

وبعد صراع طويل تبلورت فكرة بناء منظومة حقوق المستهلك الفاعلة والتي بدأت بأربعة ثم اصبحت ثمانية.. حيث اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الحقوق في قرارها ٣٢٨/٣٩ في ١٩٨٥/٤/٩ وهذه الحقوق قابلة للزيادة،

ويمكن استعراض تلك الحقوق وهي:

١- حق تأمين الاحتياجات الأساسية: وتشمل هذه الاحتياجات المأكل، والملبس، والمسكن، الصحة والتعليم، والسلع والخدمات الضرورية الاخرى. ولتأمين هذا الحق طالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الحكومات لتحقيق مجموعة من الاجراءات مثل وضع نظام رقابي واعتماد المواصفات والقواعد الدولية واتباع سياسات اقتصادية وبرامج اجتماعية تصويبية هادفة. واعتماد قواعد صحية وضوابط آمنة بالنسبة للسلع الغذائية.

٢- حق الأمان :

ويعني هذا الحق توفير الحماية والسلامة من السلع والخدمات الضارة التي تسبب خطورة على حياة الانسان لذا لابد من تأمين الآليات الفاعلة واصدار القوانين اللازمة لتأمين ذلك.

٣- حق الحصول على المعلومات :

مما يعني ضرورة ان تتاح للمستهلك فرص الحصول على المعلومات التي يحتاجها لاتخاذ الخيارات المناسبة وان توفر له الحماية من الغش والتدليس والاعلانات المضللة والملصقات الدعائية الكاذبة وذلك من خلال وضع التعريف وتقديم المعلومات وايجاد قواعد للمعلومات للمستهلك.

٤- حق الاختيار :

ويتضمن هذا الحق حرية المستهلك في اختيار السلع التي يرغب في شرائها من بين السلع المتعددة وباسعار مناسبة ومقبولة.

٥- حق التمثيل والمشاركة:

وهو يحقق للمستهلك حرية الاستماع الى رأيه ومشاركته في اعداد وتطبيق السياسات واتخاذ الطرق المناسبة لتطوير وتعزيز تلك السياسات وذلك من خلال تسهيل انشاء منظمات وجمعيات وهيئات ومؤسسات خاصة بحماية المستهلك تعبر عن شؤون حياة المستهلك.

٦- حق التعويض :

ويتضمن هذا الحق للمستهلك حصوله على التعويض العادل في حالة تضرره من السلع والخدمات التي حصل عليها ، ويتم ذلك من خلال حق الدفاع والتشريعات المضمنة له.

٧- حق التثقيف :

ويؤكد هذا الحق حصول الفرد على الثقافة المتعلقة بحمايته كمستهلك بغية مساعدته في الاختيار الامثل للسلع والخدمات المتنوعة وبما يتناسب مع امكاناته المادية. ويتم ذلك من خلال برامج التوعية المتنوعة والمشاركة في الدورات ووسائل الاعلام.

٨- حق العيش في بيئة صحية:

ويكفل هذا الحق للمستهلك العيش في محيط يضمن له بيئة خالية من التلوث وذلك من خلال ضمان كل الإجراءات الكفيلة ووضع استخدام متوازن للبيئة ومكوناتها.

المحور الثاني ماهية الاغراق.. المفهوم.. والانواع:

ان هناك بعض المفاهيم قد تتداخل فيما بينها مع اختلافات في منطلقاتها ومقاصدها ومجالاتها لهذا فان عملية تأطير المفهوم تمثل مدخلا لمعرفة مجاله واساليبه وآثاره.. وبالتالي التمكن من دراسة سبل تفصيله او معالجته.

والاغراق.. من تلك المفاهيم الذي يشترك مع عدد من المفاهيم من قريب او بعيد.. او تبدو عند البعض هكذا.. فهو قد يعني التوفير المستمر للسلع والخدمات او الاجتياح او التراكم. والمعنى الشائع للاغراق: هو بيع سلع من الخارج بثمن اقل عن ثمنها الذي تباع به في السوق المحلية او اقل من كلفتها احيانا.

واخر يعرف الاغراق بأنه " ادخال منتج ما الى الدولة بسعر اقل من قيمتها الاعتيادية.. والمقصود بذلك استمرار دعم السعر التصديري بهدف السيطرة على السوق ثم احتكاره في فترة تالية".

والاغراق شكل من اشكال الاجتياح او الغزو تحدث بفعل ارادة المسوق او الجهد ومقاصد مختلفة واذا كان الاغراق هو بيع سلعة في الاسواق الخارجية باقل من كلفتها الحدية.. فهذا يعني ان الدول او الجهة ستتحمل في المدى القصير خسائر ولكنها ستحقق في الاجل الطويل احتكارا للسوق وارباحا طائلة فضلا عن الاحداث غير المعلنة بعد طرد المنافسين والتمكن من آليات السوق وادواته..

أنواع سياسات الاغراق

للاغراق وسياسته اشكال متعددة من اهمها:

- الاغراق العارض speradie dumping

وهذا غير قصدي ويمثل عمليات غمر السوق المستهدف بكميات كبيره ولكن لمرة واحدة وقد يكون ناتجاً عن سوء التخطيط او عشوائية الاستيراد او عدم وجود نظام تسويقي او تنتج عن حالات تأثره بالاسواق العالمية ولم يكن مثل هذا النوع تأثير طويل مالم نتابع الدفعات او الحالة.

ويمثل تكرار عملية الاغراق ولكن ليس بشكل مستمر ولا لمرة واحدة وقد يتكرر دون استمرار متصل.

- الاغراق المستمر او الدائم long-period dumping

وهو حالة استمرار تدفق الكميات وبالاسعار وبالتتابع المتصل مع وجود قصد بخطط الاهداف بعيدة المدى.

ومن هذا يصبح لدينا ابعاد وسمات او معالم للاغراق من اهمها.

- انها قصدية ولها اهداف.. قد تنتهي او لها متطلبات مستمرة.
- مصدرها خارجي له القدرة والامكانيات على تحمل التضحية في باديء الامر.
- هناك بيئة وظروف وعوامل ومناخ ملائم.
- تستهدف سوقاً معيناً او دولة او مجتمعاً او فئة او شركات منافسة.
- هناك امكانية استشراف حجم التنافس ودراسة واقع السوق وطبيعة المستهلك وامكانية التنبؤ بحجم العلاقة الجديدة بين الطلب والعرض الكلي.
- قد لاتحقق سياسة الاغراق اهدافها فكثيراً ماتفشل.
- سياسة الاغراق لها ارتباطات ومبررات قد لاتعالج فقط بالقوانين لان وراءها منظمات وشركات عالمية.

والاغراق له مبررات من منظور القائمين به او اصحاب ارادات الهيمنة الذين يتطلعون الى عولمة اقتصاديات الدول او عالمية المنظمات والارتباطات الدولية التي تجعل المركز يبقى باستمرار ماسكا بالقرار الفعال وكذلك استدامة الفجوة الحضارية.

ومن هذه المبررات:

- المبرر التنافسي والعمل على اقصاء المنافسين.
- مبررات تسويقية وهي العمل على التغلغل في الاسواق والتاثير على سلوك المستهلك المستهدف.
- مبررات اقتصادية واجتماعية.
- مبررات استراتيجية تسعى لهل دول او جهات معينة.
- مبررات سياسية وفرض ارادات السيطرة والتحكم بالاخر ومن نظام التبعية.
- مبررات عشوائية متنوعة قد تنجم عن سوء منظومة التسويق او الاستيراد او سبب اسواق البضاعة المهربة.

المحور الثالث:

تاثير سياسة الاغراق على حقوق المستهلك ومنظومة حمايته ان سياسة الاغراق عملية قصدية لها دوافع وأهداف وتقف وراءها دول او منظمات، وقد تعرضت العديد من الدول النامية لمؤامرة الاغراق بشكل مباشر أو غير مباشر حيث اصدرت الدول الصناعية أكثر من ٢٥٠٠ قرار يتعلق بسياسة الإغراق ضد الدول النامية... وخصوصا في ظل منظمة التجارة العالمية التي صيغت لغرض هيمنة الدول الصناعية الكبرى والتي تعاني من الوفرة الإنتاجية وفي ذات الوقت استغلال الوضع المتردي للدول المتخلفة التي لم تستطع ان تلحق بركب التقدم التكنولوجي. فضلا عن ارتفاع تكلفة برامج التنمية وإشكاليات تحققها في ظل سياسة الفجوة ونظرية التبعية مع العلم ان هناك اتفاقات عامة حول الرسوم الكمركية والتجارة تسمح للدول استخدام الضرائب التعويضية في حالة وجود إغراق... وهذا ما اعتمدته منظمة التجارة العالمية كأداة استثناء مهمة تمكن الدول المتقدمة من استخدامها في حالات الضرر الذي تتعرض له هذه البلدان الطرف الأقوى بوجه المنتجات المصدرة من قبل البلدان النامية، في حين ان البلدان النامية، ومنها العراق يتيح لها القدر الأكبر لممارسة وتطبيق هذه الاستشارات لانخفاض مرونة الطلب على الاستيراد وحاجتها الماسة الى مختلف أنواع السلع وهي بصدد القيام بالمشاريع الإنمائية أو لسد حاجة السكان من السلع والخدمات... فقد لجأت الدول المتقدمة الى أساليب تميزية ضد البلدان النامية عن طريق اجراءات مكافحة الإغراق وتدابير الرسوم التعويضية، وقد وجد ان نسبة ٦٦,٦ ٪ من مجموع اجراءات المكافحة والإغراق التي اتخذت خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٠) ضد البلدان النامية.

فضلا عن سياسة التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الكثير من المنتجات أو المؤسسات أو الانشطة كل هذا لغرض عولمة انماط الاستهلاك وفتح الاسواق للدول بلا قيد أو شرط.

والعراق من الدول النامية التي تعرضت ضمن موجة تدجين وتوصيف اقتصاديات الدول ذات الموارد الحيوية تحت سيطرة دول الاحتكار واسياد العولمة فقد تعرض اقتصاد العراق في السنوات العجاف الى حصار ساعد في ادخال التشوه الى مؤسساته وعقد عملية التنمية وشتت القدرات ثم جاء الاحتلال عام ٢٠٠٣ فلم تبق لا دولة ولا مؤسسات ولا قواعد ولابنى ارتكازية ولا برامج تنمية ولا ملاكات علمية ولا اقتصاد ولا قانون ولا نظم للرقابة.. فقد اهتزت كل نظم التوازن سواء في القدرات والامكانيات أو شبكة العلاقات أو القيم والضوابط والاخلاقيات.. وتهشمت كل الهياكل واصبح السوق العراقي منكشفا امام هجمات الاستيراد من شتى الدول ومختلف المناشئ والامر الذي يزيد من الصعوبة ان تلك الدعوات غير المدروسة أو ذات جدوى والتي تطالب بانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وهذا جزء من الوصفة المقررة وواجبة التنفيذ.. دون التهيؤ ووضع قواعد لتدعيم القدرة التنافسية للانتاج المحلي بما يفضي الى تحقيق مستوى من اشباع الاحتياجات أو الطلب المحلي... ويجعل البلد يدخل المنظمة وله امكانيات وقدرة تفاوضية على تحديد خياراته وارادته ومستقبل تنميته.

اما تأثيرات سياسة الاغراق ؟
وما هي اتجاهات التأثير ؟
وهل لها ايجابيات ؟

ففي الشكل العام ان سياسة الاغراق لها ايجابيات على السوق والمستهلك والصناعات المحلية ولكن لمدى قصير جداً... ومهما كان هذا التأثير الايجابي فتشكل نهايته تأثيراً سلبياً اما تأثير سياسة الاغراق على الصناعات المحلية فهو يضعفها وينعكس على القوى العاملة وخصوصاً الفنية أو المتخصصة فأما تتحول الى اعمال غير فعالة أو تفكر بالهجرة وكذلك استقلال المواد الخام ثم اعادة تصديرها ومنع استفادة الصناعات الوطنية من الخامات المحلية.. اما من جانب تأثيرات الاغراق فهو يزحف نحو منظومة الامن الوطني من خلال التأثير على الامن الغذائي للمستهلك والصناعات ذات العلاقة من خلال استخدام الغذاء كوسيلة للاركاع وفرض الارادات للدول الصناعية فضلاً عن عدم توفرها بالاسعار المعتدلة ولا بالجودة المناسبة وهذا كله ينعكس على توازن السوق المحلي والذي ينعكس حتماً على جمهور المستهلكين..

وفي ظل ضعف نظم الرقابة وعدم وجود المؤسسات ولا الصناعات ولابرامج للتنمية ولا استقرار مع وجود مقاصد استراتيجية تجعل السوق العراقي مستهدفاً في منهج الدول المتقدمة للاغراق مما يفقد جمهور المستهلكين بشكل مباشر حقوقهم وخياراتهم ،، ومنظومة حمايتهم

وفي ضوء طبيعة سياسة الاغراق في السوق العراقية وماتعرض له المستهلك العراقي من طمس لحقوقه من خلال القراءة التحليلية يمكن بيان العلاقة التأثيرية لسياسة الاغراق واساليبها على منظومة حقوق المستهلك... وكما يأتي :-

١- ان سياسة الاغراق.. لاتهتم أو تراعي توازن الاحتياجات الاساسية (المأكل ، الملبس ، المسكن والصحة ، والتعليم والخدمات الضرورية..الخ) ولاتراعي تحقيق العدالة أو تكافؤ الفرص أو اعتماد القواعد الصحية والضوابط الامنة.. أو مراعاة ذوي الدخل المتوسط أو المحدود أو المتدني.. بل ننظر من زاوية صاحب ارادة الإغراق وما يصبو له، بغض النظر عما يترتب من تأثيرات على حاجات الانسان أو رغباته.

٢- ان سياسة الاغراق لا تهتم بتوفير الحماية والسلامة من السلع الضارة التي تسبب خطورة على حياة الانسان.... فلا يهمها تسويق المنتجات المخزنة طويلاً والفاقدة للمواصفات القياسية.

٣- ان سياسة الاغراق غير مهتمة بتوفير المعرفة والمعلومات التي تتيح للمستهلك فرصة اتخاذ الخيار المناسب مع عدم اهتمامها بتوفير الحماية من الغش والتدليس والاعلانات المضللة والملصقات الدعائية الكاذبة أو المهمومة.

٤- ان سياسة الاغراق قد نراها في الظاهر تتيح للمستهلك حق الاختيار من خلال تكدس وتنوع السلع والخدمات ولكن في النهاية ستؤول الى تخفيض البدائل والخيارات المتاحة امام المستهلك يعد نجاح الاغراق في مهمة طرد المنافسين من السوق المستهدفة مع تضخيم الاسعار من قبل المحتكر وبما يتنافى مع حق الاختيار.

٥- ان لسياسة الاغراق اهدافاً وخلفها دولاً أو شركات أو منظمات لاتنظر الى السوق المستهدف ولا الى جمهور المستهلكين كجزء من رسم سياساتها أو احتمال مشاركتها والاستماع الى رأيها... بل لها مقاصد استراتجية تتجاوز راي وشعور وحاجات المستهلك أو ما سيواجهه السوق المحلي من اثار أو المستهلك من نتائج.

٦- ان مصدر سياسة الاغراق خارجي وغالباً ما يكون غير معروف أو له القدرة على فرض شروطه مما يحرم المستهلك حق التعويض في حالة تضرره من السلع أو الخدمات التي يحصل عليها وهذا ما ينعكس عل منظومة الدفاع عن حقوق المستهلك وحمايته من أي ضرر والمطالبة العادلة بحقوقة وهذا ما لا تحققه سياسة الاغراق.

٧- ان سياسة الاغراق لاتهتم الا بترويج السلع دون النظر لحق النوعية والتثقيف للمستهلك أو تنمية الثقافة الاستهلاكية أو وضع درجات الوعي بما يمكن المستهلك من الاختيار الامثل للسلع والخدمات المناسبة.

٨- ان سياسة الاغراق لاتهتم بسلامة البيئة ولا بالمحيط الذي يعيش فيه المستهلك وما قد ينجم من التلوث بسبب النفايات أو بعض السلع الضارة أو اثارها المستقبلية فهي تصدر السلع الرديئة الى السوق المستهدفة وقد تتراكم اثارها على صحة المستهلك وبيئته في المدى البعيد. واخيراً

ان سياسة الاغراق تقف وراءها منظومة الهيمنة واصحاب فلسفة صراع الحضارات نهاية التاريخ أو مفكرو عولمة الفقر والذين يسعون بجد لاستنزاف العقول ونهب الموارد واستمرار الفجوة الرقمية بكل مستوياتها... فضلاً عن امتلاكها من القدرات والامكانيات ما تستطيع ان توثر بشكل خطر وكبير في اسواق عريقة يشهد لها التاريخ في امكانيات الضبط والسيطرة على التقلبات ولها القدرة على استيعاب المتغيرات فكيف بسياسة الاغراق.. مع سوق شديد التقلبات فقد الكثير من مقومات التنمية والاستقرار وانكشف امام كل اسواق العالم مثل السوق العربي.

المصادر

١-د. بلاسم جميل الدليمي... الاثار الاقتصادية والاجتماعية للغش الصناعي على المستهلك العراقي المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك-جامعة بغداد,٢٠٠٦.
٢- د. سالم محمود عبود.. نحو صياغة استراتجية لحماية المستهلك العراقي مجلة اوراق عراقية. العدد (٣)/ ٢٠٠٥
٣- د. ثائر محمود رشيد... إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية مؤتمر الامن الغذائي —جامعة بغداد —مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ٢٠٠٥ ص٣٩
٤- محسن احمد هلال. الدعم والإغراق والوقاية.. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، الامم المتحده نيويورك ٢٠٠١
٥- نبيل سعدون العذاري.. سياسة الاغراق وانعكاسها على الصناعة الوطنية والمستهلك... مؤتمر الامن الغذائي —جامعة بغداد ومركز بحوث السوق وحماية المستهلك. ٢٠٠٥
٦- د. عبد العزيز فهمي هيكل.. الموسوعة الاقتصادية والاحصائية. دار النهضة بيروت ١٩٨٦
٧- د. حسن النجفي. القاموس الاقتصادي.. بغداد ١٩٧٧

وزير الصناعة البولندي:

نعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق

بغداد / قيس عيدان

باشرت اللجنة العراقية - البولندية دورتها الثانية عشرة اعمالها في وارشو حيث القى السيد بيوترفوجيناك وزير الاقتصاد البولندي كلمة رحب فيها بالوفد العراقي برئاسة السيد فوزي حريري وزير الصناعة والمعادن.

وبين المكتب الاعلامي في وزارة الصناعة والمعادن ان الوزير البولندي ذ كر خلال الجلسة باهمية هذه اللجنة المشتركة بين الطرفين وما تشهده العلاقات بين البلدين من تطور "كبير" في مختلف المجالات مؤكدا" على رغبة بلده في تطوير العلاقات مع العراق بشكل ديناميكي وضرورة تعزيز العلاقات في التعامل الاقتصادي. من جانبه اكد السيد فوزي حريري على اهمية تطوير العلاقات مع بولندا في ضوء الروابط التاريخية بين البلدين.

وتم تباحث الطرفين في عدد من القضايا والامور المهمة التي من شأنها المساهمة في رفع وتطوير اقتصاد العراق الجديد والسبل اللازمة لتنفيذ هذه الامور .

كما اشار وزير الاقتصاد البولندي خلال الجلسة بلقاء الرئيس جلال طالباني برئيس الجمهورية البولندية في نيويورك على هامش اجتماع الامم المتحدة حيث اكدا على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين.

وذكر المصدر ان الجلسة الافتتاحية اعقبتها عدة لقاءات للجنة الوزارية المتمثلة بلجنة التعامل المالي والتجاري ولجنة التعاون الاقتصادي ولجنة التعاون الزراعي والموارد المالية والبيئية مشيراً الى تواصل هذه اللجان في بحث المشاريع المقترحة من قبل الجانبين بما يحقق مصالح البلدين الصديقين.

مصر والهند توقعان اتفاقات اقتصادية وتجارية

القاهرة/ وكالات: أعلنت وسائل إعلام رسمية توقيع مصر والهند خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم مشترك منها اتفاق للشراكة الاقتصادية لدعم التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة. وأفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية بأنه تم توقيع الاتفاقيات الخمس بعد اختتام اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الهندية المصرية برئاسة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الذي وصل نيودلهي أمس في إطار زيارة تستمر ثلاثة أيام ونظيرها الهندي برناب موخيرجي. وتضمنت الاتفاقات بين البلدين تعزيز ودعم التعاون في مجالات عديدة من بينها التجارة والاقتصاد والزراعة والطيران المدني والعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والثقافة والفنون والشباب والرياضة.

وبحث الجانبان القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والتطورات في منطقة الشرق الأوسط.

البنك الأوروبي يقرض تونس ٢٠٠ مليون دولار

تونس/ وكالات: قدم البنك الأوروبي للاستثمار لتونس قرضين بقيمة ١٥٤ مليون يورو (٢٠٠ مليون دولار) لتمويل مشاريع الصرف الصحي والطاقة، حسب ما قالت مصادر رسمية. وأفادت المصادر بأن القرض الأول الذي يبلغ ٤٠ مليون يورو مخصص لتمويل مشاريع الصرف الصحي بمناطق سيدي حسن السيجومي وأريانة والشرقية والمهدية وقفصة. وخصص القرض الثاني البالغ ١١٤ مليون يورو للمساهمة في إنجاز مشروع محطة لتوليد الكهرباء في غنوش جنوب البلاد. وحصلت تونس على قروض ومنح من البنك الأوروبي للاستثمار قيمتها ٢,٥ مليار يورو منذ العام ١٩٧٦ .

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع والعشرين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد ٢٠٠٦/١٢/١٧ وكانت النتائج كالاتي:

- عدد المصارف المساهمة في المزاد = ١٢
- السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار= ١٤٠٠
- المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد/دولار= ٢٤,٩٣٠,٠٠٠
- مجموع عروض الشراء/ دولار= ٢٤,٩٣٠,٠٠٠

١-علماً ان :-

ا- سعر البيع للحوالات (١٣٩٨) دينار/ دولار .
ب- سعر البيع النقدي (١٤١١) دينار/ دولار .
٢- الكميه المباعة نقدا" بمبلغ (١٠,٣٣٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٤,٦٠٠,٠٠٠) دولار .